Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

التطورات العالمية وانعكاساتها على تنافسية الصناعة في العراق دوليا ـ بحث نظري

الباحث / اسراء محمد نذير
الجامعة العراقية /كلية العلوم الاسلامية
esraa.mohmmad668@gmail.com

أ.د. ثائر محمود رشيد العاني
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
dthaer2009@yahoo.com

Received:27/9/2020 Accepted :25/10/2020 Published :December / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المُصنَّف ـ غير تجاري ـ الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، شهد الاقتصاد العالمي تحولا في مختلف المجالات التجارية والتكنولوجية والمالية التي غيرت هيكلها وأنتجت وضعا جديدا يتمثل بشكل رئيس في زيادة حركة رأس المال الأجنبي والتوسع السريع للإنتاج الدولي والتجارة بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل ونقل التكنولوجيا ، مما أدى إلى هوس الدول بالمنافسة على المستوى العالمي والسعي لدخول الأسواق الدولية وتحسين قدرتها التنافسية. وتم الاتفاق على أن هذه العوامل هي من تجليات شعار الانفتاح الاقتصادي والتجاري المعتمد من أجل سوق عالمي يحقق مكاسب ونمو للجميع. يعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تعرضاً لتأثيرات المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية ، بشكل يجعل الصناعة المحلية في العراق أكثر هشاشة مع مرور الوقت ، حيث تواجه منافسة حادة مع المؤسسات العالمية أصبحت تسيطر على العالم ، وهذه المنافسة لا تؤثر على مؤسسات الدول النامية التي تستهدف الأسواق المحلية كذلك. هذا في بيئة الأسواق والمنافسة ، ومن هنا أصبح من الضروري الاستجابة لهذه التحديات من خلال العمل على تطوير قدرتها التنافسية لضمان استمراريتها وبقائها التي تتحكم فيها مجموعة من المحددات التي تختلف طبيعتها بين السعر ، السعر التنظيمي ، التيسير التقني ... إلخ. أما بالنسبة للقطاع الصناعي في العراق في ظل المرحلة الحالية ، فقد ورث واقعًا صناعيًا يتسم بالتخلف ومكبل بالعديد من المشاكل والعقبات التي تحد من نشاطه وقدرته على العمل في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتميز بحرية التجارة و اعتماد آليات السوق والمعايير الاقتصادية في تخصيص الموارد. وسنستعرض أهمها الصناعية والتكنولوجية الدولية. ضمن مؤشرات التنافسية العالمية.

المصطلحات الرئيسة للبحث: التطورات العالمية ، القدرة التنافسية الصناعية , الانفتاح الاقتصادي التجاري , الاسواق التنافسية , السعر التنظيمي .

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة :

يعد موضوع التنافسية ، سيما الصناعية في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة , يكتسب اهمية خاصة ودوراً في بلورة التحديات التي تواجهها اقتصادات الدول والشركات الصناعية في عالم يزداد انفتاحا وتأثرا بالتغيرات والتطورات العالمية ، فالدول تتنافس فيما بينها في اكتساب اسواق لمنتجاتها السلعية والخدمية في العالم, وتسعى في الوقت ذاته الى توفير بيئة داعمة لشركاتها الصناعية باتجاه تحسين قدرتها التنافسية على مواجهة نفاذ منتجاتها الصناعية الى اسواق التصدير . وان هذه التطورات وتحرير التجارة الدولية لها انعكاسات على القطاع الصناعي في العراق .

تأتي أهمية البحث من كون ان التطورات العالمية في مجال التجارة الدولية وسعي الدول لامتلاك قدرة تنافسية لا سيما صناعية, له اهمية كبيرة على تنافسية الصناعة في العراق وعلى تنافسية المنتجات العراقية سواء في السوق الداخلي ام الدولي .

ان ضعف قدرة تنافسية الصناعة في العراق بشكل عام جعلته امام تحديات تعوق باستمرار مشاركته في بيئة الاقتصاد الدولي , حيث يعاني من حالة الاغراق ومن نتائج سياسة الانفتاح التجاري غير المبرمج .

ان هدف البحث هو معرفة واقع القطاع الصناعي بعد تحرير التجارة الدولية , ودرجة تنافسية الصناعة العراقية من خلال بعض المؤشرات الدولية .

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للتطورات العالمية في مجال التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية لها انعكاسات على تنافسية الصناعة في العراق ومدى قدرتها على المشاركة في الاقتصاد العالمي .

تعرضت العديد من الدراسات الاقتصادية لموضوع التطورات العالمية وانعكاساتها على تنافسية الصناعة في العراق دولياً ومن هذه الدراسات هي رسالة كلثوم كبابي (2008) بعنوان : (التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر المغرب وتونس) ، وكانت مشكلة الدراسة هي إن الاقتصاديات التنافسية لم تعد تلك الاقتصاديات التي تعتمد على انخفاض التكاليف والأجور، بل أصبح التطور التكنولوجي يمثل الفيصل لتقييم قدرتها التنافسية والمحفز الأساسي للنهوض بها . ومن ثم أصبح تحقيق تنافسية عالية ومستدامة مرهونا بما تبذله الدول من مجهودات في سبيل تعزيزها، وهو التحدي الذي تواجهه دول المغرب العربي لتفعيل اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي ، وافترضت الدراسة استقرار الاقتصاد الكلي لدول المغرب العربي كفيل بتحسين قدرتها التنافسية. كثافة الإنفاق على البحث والتطوير يؤدي إلى النهوض بالقدرة التنافسية ، وكان هدف الدراسة هو ما هي المؤشرات الدالة على نجاح الدول في تطوير تنافسيتها؟ ما هي الأسباب الكامنة وراء ضعف تنافسية دول المغرب العربي على المستوى العالمي؟ كيف يمكن لدول المغرب العربي النهوض بقدرتها التنافسية وتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي في ظل الزخم الهائل من المعطيات التي تميزه . وتوصل البحث الى أن المعرفة والابتكار يشكلان توجها استراتيجيا ضروريا لتعويض الآثار السلبية لنقاط الضعف ومواجهة تحديات العولمة ورهانات الانفتاح ، واوصى الباحث بإنشاء وحدة للتنافسية تختص بدراسة تنافسية اقتصاديات المغرب العربي وتراقب أداءها بشكل دقيق من خلال تحديد مكامن الضعف وإيجاد عوامل تعزز من نقاط القوة .

والدراسة الثانية هي اطروحة ظافر محمد حمود (2015) بعنوان : (القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في اطار تحرير التجارة الدولية) ، وكانت مشكلة الدراسة هي كيفية الاستفادة من توفر الميزة النسبية في المنتجات القطنية وتحويلها إلى ميزة تنافسية قادرة على خلق قيم مضافة عالية، من خلال استقدام التكنولوجيا المتقدمة. وكيفية مواجهة انفتاح الأسواق التي أصبحت ذات تنافسية عالية نتيجة تحرير التجارة الدولية ، وافترضت الدراسة ان تحسين مؤشرات تنافسية المنتجات القطنية السورية سوف يؤدي الى تحسن موقعها تجاه المنافسين الدوليين ، وكان هدف الدراسة هو توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثر مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية. ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية ، وتوصلت الدراسة الى بعض الاستنتاجات وهي : تمتلك سورية ميزة نسبية ظاهرية في إنتاج القطن وبخاصة لنت القطن وزغب بذور القطن , إن من شأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية زيادة الإنتاج من المنتجات القطنية السورية نتيجة توفير الأسواق الخارجية وتمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية ، واوصت الدراسة بضرورة العمل على إيجاد الحلول للمعوقات التي تحد من قدرة المنتجات القطنية السورية مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لتلك المنتجات بشكل مستمر. وإيجاد صيغة تشاركية بين القطاع العام والخاص لاستثمار وتصنيع الخيوط القطنية المنتجة لدى شركات الغزل بالقطاع العام .

المطلب الاول : التحررية التجارية وانعكاساتها على التنافسية الصناعية:

تعد التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي واهم رابط بين الدول , وتحتل مكانة بارزة في ظل الاحداث والتغيرات السريعة في عالم يتميز بالتعقيد والتشابك في العلاقات والاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية باعتبار ان الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو القوى الانتاجية , وبالتالي فالانغلاق سوف لن يمكنها من بلوغ اهدافها وتحقيق نموها وتعزيز تنافسيتها , فأصبحت الحاجة متزايدة للانفتاح على العالم الخارجي والتفاعل في خضم الاحداث والتعقيدات والمساهمة في التبادل الدولي تماشيا مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية , خاصة منظمة التجارة العالمية WTO , والتكتلات الاقليمية التي تسعى للتحرير الكامل للتجارة بين الدول .

اولاً : تجارة المصنوعات على وفق قوانين WTO :

اتفاقيات التجارة في السلع المصنعة : إن الهدف المهم الذي اعتمدته معظم الاطراف في منظمة التجارة العالمية هو تحرير التجارة فيما بين الدول بما يتعلق بتجارة السلع المنظورة وغير المنظورة من القيود غير التعريفية المتعددة والمرتفعة ، لان التعريفات الجمركية هي التي تعرقل انسياب حركة السلع فيما بين الدول المختلفة . ان الدول المنضوية تحت منظمة التجارة العالمية اذا اتبعت هذه الالية وحررت تجارة السلع فان ذلك معناه تحسين النفاذ الى الأسواق العالمية ، وبالتالي تصبح سلعها اكثر تنافسية من باقي الدول التي لم تلتزم بالاتفاقيات المعقودة في رواق منظمة التجارة العالمية . ان الاتفاقيات تتطلب مجموعة اجراءات منها ان يتم عمل جداول للتنازلات الوطنية ، وهذه الجداول توضح فيها كل دولة مجموعة السلع التي تتنازل فيها عن التعريفات الجمركية المفروضة على السلع القادمة من الدول او الدولة الاخرى ، وفي نفس الوقت هناك جداول عن السلع التي تنوي تصديرها الى بقية الدول المتفقة والتي تطلب منهم التنازل عن فرض التعريفات الجمركية والقيود التجارية . وهذه الجداول تقدمها كل دولة على انفراد ، ومن ثم يتم التفاوض فيما بين الدول حولها تطبيقاً للاتفاقيات القائمة ما بين الدول ، والتي تسمى بالربط الجمركي (Hasbou, 2011:236-237).

لقد تمخضت عن الاتفاقيات في منظمة التجارة العالمية عدة نتائج مهمة منها تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الصناعية من السلع المصنعة بنسبة (38%) ، وهذا ادى الى هبوط مستوى التعريفة من (6.3%) إلى (3.9%) (وهو وسط مرجح لحجم التجارة في مختلف المنتجات). ان نتائج الاتفاقيات ادى الى تخفيض مستوى التعريفة على الواردات من السلع الصناعية الى ربع ما كان عليه في أواخر الأربعينيات من القرن المنصرم . اما الدول النامية فقد اسفرت الاتفاقيات تخفيض الرسوم الجمركية فيها بنسبة (20%) وخلال مدة معينة لا تتجاوز العشر سنوات ، إي بمعدل (2%) سنوياً . وكذلك يسمح لها بوضع حد اعلى للرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الصناعية . ولهذا فقد عملت بعض الدول النامية على ربط رسومها بمستوى سقوف معينة لا تتجاوز (25%) الى (35%) . وبعض الدول وضعت سقوف اعلى من ذلك أي بحدود (40%) (60%) ، وبهذا فقد الزمت الدول النامية نفسها بتحديد سقوف لنفسها ولمدة عشر سنوات بحيث لا تتعداها (Abdul Hamid,2005:65-66) .

ان اتفاقيات الدول وماجري ضمن اروقة منظمة التجارة العالمية كان بهدف تسهيل حركة التجارة الدولية وتحريرها عن كل ما يعيق سهولة الحركة للسلع والبضائع ، وقد كانت بدأت اولى بوادر تخفيض التعريفات الجمركية الى الاتفاق الرباعي الذي عقدته اربع دول هي (كندا، والاتحاد الأوربي، واليابان، والولايات المتحدة) ، في اجتماع قمة طوكيو عام 1993 ، وكان مغزى الاتفاق هو الغاء التعريفات الجمركية فيما بين الدول المتفقة ، أي التخلي نهائياً عن فرض أي تعريفات جمركية (صفر مقابل صفر) في قطاعات متعددة منها المواد الصيدليات ، ومواد البناء ، والمواد الطبية ، والصلب ، والورق ، والمشروبات الكحولية ، والأثاث والمعدات الزراعية ، وكذلك الالكترونيات والمواد العلمية ، ولعب الأطفال ، ومنتجات الاخشاب وبعض المنتجات غير الحديدية. والدول النامية التي شاركت في الاتفاقيات المعقودة في منظمة التجارة العالمية من حقها ان تستفيد من التخفيضات الجمركية المتفق عليها ، وذلك حسب مبدأ من مبادئ المنظمة والذي يسمى الدولة الاولى بالرعاية ، وخصوصاً فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية من هذه المواد (Hashish,2010:287) .

ان الاتفاق فيما بين الدول ضمن منظمة التجارة العالمية اسفر عنه نتيجة مهمة ليست في صالح الدول النامية ، وقد اصطلح على تسميته بـ (معدل تصعيد التعريفة Tariff Escalation Rate)، أي ان الدول المتقدمة تفرض تعريفات جمركية على صادرات الدول النامية ، وكلما كانت السلع تامة الصنع فان التعريفات الجمركية تزداد عن اذا ما كانت نصف مصنعة أو اولية . وهذا الموضوع قد جعل الدول النامية تتأخر من ناحية تحفيزها وقدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية وكذلك اضعف قدرتها على المنافسة في السلع الصناعية .

ثانياً : تحرير التجارة الدولية وتأثيرها في تنافسية الصناعة الدولية :

كان لأزمة الكساد الكبير الذي ساد الاقتصادات الرأسمالية عام (1929 -1933) تأثير كبير على منحى واتجاه التجارة العالمية فيما بين الدول ، لأنه بعد الكساد الكبير اخذت الدول تفكر بإيجاد اتجاه جديد ومنطلق يعيد لها الحياة الاقتصادية والانتعاش الذي كان سائداً قبل الكساد الكبير . ولهذا فقد كانت هناك دعوات لتحرير التجارة العالمية ، وخصوصاً فانه قد ازدادت الحواجز والقيود الجمركية الموضوعة وحسب كل نهج اقتصادي اتبعته الدول قبل هذه الفترة والى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وكمثال على ذلك فقد ارتفعت معدلات التعريفة الجمركية في الولايات المتحدة الامريكية نتيجة تطبيق قانون تعريفة (سموت - هاولي) Smoot- Hawley هو قانون امريكي صدر في يونيو عام 1930 مما ادى الى زيادة في رسوم الاستيراد بنسبة تصل الى 50% ، وكان القصد من وضع هذه التعريفات هو حماية الصناعة المحلية والمنتج الداخلي للولايات المتحدة ، وهذا الامر ادى الى تدهور ميزان المدفوعات للدول التي تربطها تجارة بينية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا الامر قد جعل الدول المتاجرة تعمد الى وضع تعريفات جمركية على واردات السلع الامريكية ، أي العمل بالمثل والضد بالضد ، مما اضاف ضغطاً هائلا على المناخ الاقتصادي الدولي وبالنتيجة انخفض معدل حجم التجارة العالمية ، ولهذا فان العالم في وقتها اصبح محطة للصراعات العالمية والتدهور الاقتصادي (al-Hajjar,2003:223) .

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية اخذت الدول تنحى منحى جديداً ، اذ كانت الدول تفكر بإيجاد مؤسسة او منظمة تنظم حركة البضائع والسلع وحركة التجارة العالمية بشكل عام ، وهذه الفكرة كانت قائمة على مبدأ اساسي وهو تحرير التجارة العالمية فيما بين الدول المتاجرة ، وتخليصها عن كل ما يعيق حركتها وانسيابيتها (Hatem,2000:249) . وقد اقترحت الولايات المتحدة الامريكية فكرة إنشاء منظمة للتجارة الدولية وذلك في سنة 1945 ، وهذه المنظمة تعمل على غرار إنشاء صندوق النقد والبنك الدوليان ، وكل هذه التطورات الذي حدثت اسفرت عن رسم ملامح جديدة للاقتصاد العالمي والاتفاقيات الجديدة التي ترسم ملامح الاقتصاد ما بعد الحرب (Shihab , 2007:155). وفي ضوء ذلك فقد أوعز المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بعقد مؤتمر للتجارة في بريطانيا (لندن) سنة 1946 ، وكذلك في جنيف سنة 1947 ، وفي هافانا سنة 1948 ، وهذه المؤتمرات الثلاث وما تضمنته من مفاوضات اسفرت عنه ما يسمى بـ (ميثاق هافانا) وهو ميثاق يتعلق بحركة التجارة العالمية ، وبالفعل تم عقد اتفاقية بإنشاء منظمة تتولى شؤون التجارة العالمية ، وهذه المنظمة ذات صلاحيات ورؤية شاملة تنظر الى ابعد من مصلحة دولة معينة بذاتها وانما ترتبط مصالح الدول فيما بينها باتفاقيات ومعاهدات يتم الاتفاق بشأنها وتنظيمها في منظمة التجارة العالمية التي تتولى هذا الامر (al-Ghar , 1987 : 124) . ولكن منظمة التجارة الدولية لم ترى النور لعدة اسباب منها ايجاد إقرارا تشريعي من الدول التي وقعت على ميثاق هافانا. وقد انسحبت الولايات المتحدة الامريكية من هذا الاتفاق ، وخصوصاً انها الشريك التجاري الاكبر فيما بين الدول ، وذلك في عهد الرئيس الأمريكي ترومان عام 1950 ، وعندما سحبت الولايات المتحدة يدها من هذا الاتفاق فقد رأت بقية الدول ان لا مصلحة لها من الاستمرار بإقامة مثل هكذا منظمة لان الوضع لم يعد يجدي نفعاً ولم يحقق مصلحة بقية الدول (Hudson and Mark , 1987:486) .

لقد رأت الولايات المتحدة الامريكية انها ذات ثقل اقتصادي كبير ، وخصوصاً انها خرجت بعد الحرب العالمية الثانية بقاعدة انتاجية ضخمة ، وكذلك عدم رغبتها بالالتزام بالاتفاقيات ربما تقيد حركة اقتصادها ، أي ان تفضيل المصلحة للولايات المتحدة الامريكية على حساب مصالح بقية الدول المشاركة بالاتفاقيات المعقودة في منظمة التجارة العالمية هو الذي دعاها الى الانسحاب من الاتفاق وعدم التقيد (Narlikar , 2008:41) . وفي نفس الوقت الذي كانت هناك مفاوضات عديدة تجري فيما بين الدول لإنشاء منظمة التجارة العالمية . وقد اقترحت الولايات المتحدة الامريكية عقد مؤتمر دولي في (جنيف) سنة 1947 ، وقد شارك العديد من الدول في هذا المؤتمر عن طريق ممثلوها ، اذ وصل عدد الدول المشاركة الى (23) دولة ، وكانت المفاوضات تجري في اطار تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات ، وهذه الرسوم والقيود كانت تقف حجر عثرة في طريق تحرير التجارة العالمية فيما بين الدول المشاركة . ان من نتائج المؤتمر الذي تم عقده هو توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT عام 1947 ، وأصبحت سارية المفعول منذ عام 1948. وهذا النمط الذي كانت تسير عليه الولايات المتحدة الامريكية يسمى بالازدواجية في التحرك (al-Majdoub,1995:37) .

إن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة كانت على جانب مهم من تنظيم حركة التجارة العالمية ، وقد كانت بديلاً عن انشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى شؤون تنظيم حركة التجارة العالمية ، فقد أصبحت اتفاقية الـ GATT اتفاق دائمي لتنظيم التجارة الدولية ، وهي ليست منظمة دولية رسمية أو محكمة دولية تقوم بالتحكيم وفصل النزاعات بين الدول الأعضاء في مجال التجارة العالمية ، ولكنها مجرد اتفاقية بين الدول المشاركة يتم

من خلالها عقد المفاوضات أو الجولات لمناقشة مسائل التجارة الدولية وكذلك رفع كافة الحواجز والعراقيل التي تقف امام طريق تحرير التجارة العالمية وخصوصاً فيما يتعلق بالرسوم والتعريفات الجمركية (Hasbou , 2011: 16). ولهذا يمكن الجات اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل ثمار المفاوضات التي عقدت بين الدول الأعضاء ، والتي من اهمها تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية . وبالتالي فان هذه الاتفاقية تمثل محاولة من الدول الأعضاء لتحقيق مبدأ حرية التجارة العالمية (Shihab , 2007 : 155-158).

وهناك ادوار مهمة تمارسها اتفاقية التعريفات والتجارة يمكن تلخيصها بما يلي : (Hasbou , 2011 : 18)

1- يجب ان يكون هناك ضمان لتطبيق نصوص الاتفاقية ، وكذلك العمل بحسن نية فيما بين الاطراف المتفقة ، فضلا عن ان الاتفاقية العامة تساعد في تقديم المشورة الفنية الملائمة لتفسير النصوص المتفق عليها وبيانها .

2- إجراء جولات ومفاوضات بين الحين والاخر فيما بين الاعضاء المتعاقدة ، وكذلك الاشراف على سير الاتفاقيات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية ، وكذلك ان ما تخرج به الاتفاقيات يجب ان توضع حيز التنفيذ والتطبيق .

3- في بعض الاحيان قد تثور نزاعات وخلافات فيما بين الاطراف المتعاقدة ، وان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تقدم الية لحل هذه الخلافات ، وان كانت غير ملزمة ولكنها على الاقل تقدم حلول لفك النزاعات وبما يحقق مصلحة الاطراف المتعاقدة فيما بينها .

ان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وعلى غرار وليدتها منظمة التجارة العالمية اشتملت على مجموعة من القضايا الجديدة والتي من اهمها :

1- اصبحت هناك حرية اكثر للنفاذ الى الاسواق والوصول إلى الاسواق العالمية ، وذلك عن طريق اجراء المفاوضات والجولات فيما بين الدول لتخفيض التعريفات والرسوم الجمركية بنسبة معينة وكذلك تخفيض وتقليص القيود الكمية مثل الحصص الكمية وتراخيص الاستيراد والاحتكار الحكومي وتقييد التصدير وقوائم الحظر .

2- ادخال الخدمات المقدمة من قبل الدول الى القوائم التجارية المتعلقة بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة مثل خدمات النقل والتامين والخدمات المصرفية وكذلك المقاولات ، وان الخدمات دخلت لاول مرة ضمن الاتفاقيات التي تخص تحرير التجارة الدولية فيما بين الدول ضمن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (Shihab , 2007: 169-171).

3- يجب ان تندرج القطاعات الحكومية ذات العمل التجاري وكذلك المناقصات ضمن الاتفاقيات التي تنطبق عليها اتفاقيات التجارة العالمية .

4- العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية للدول المتعاقدة ضمن اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وكذلك تحصيل العوائد التي تتأتى من الملكية الفكرية لحساب أصحاب حقوقها .

5- فيما يتعلق بالاستثمارات فيما بين الدول التي تندرج ضمن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، فان على الدول ان تقود بتخفيض القيود المفروضة عليها ، وان تمهد الطريق امام حركة الاستثمارات العالمية وعمل الشركات المتعدية الجنسية ، وان تقوم بوضع تنظيمات تسهل حركة الاستثمارات ، واقامة نظام فعال في حالة وجود خلافات ونزاعات تجارية تتعلق بالاستثمارات والتخلص من التمييز بين الاستثمارات الداخلية والخارجية (Awadallah , 2005 : 327-332).

ان الظروف المتغيرة والاحوال المتقلبة التي عصفت باقتصاديات الدول الرأسمالية فيما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها قد اوجد الاجواء المناسبة للتمهيد لظهور الاتفاقيات والتوجه صوب انشاء منظمة تتولى شؤون تنظيم حركة التجارة العالمية . وهكذا نشأت منظمة التجارة العالمية نتيجة الظروف المتغيرة والمتقلبة على صعيد دول العالم . وبناءً عليه فانه يمكن القول ان منظمة التجارة العالمية تمخضت عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وقد عقدت المرحلة الأخيرة من الجولات والمفاوضات للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في مدينة مراكش بالمغرب ، وبعد هذه الجولة دخلت منظمة التجارة العالمية حيز الظهور والتنفيذ التنفيذ في 1995/1/1(Rahim , 2002 : 16) .

تعمل هذه المنظمة على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية الموقعة منذ (1947) وجميع نتائج جولة الأورغواي ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة مستمرة ، وتسعى لضمان حرية التجارة ومحاربة أية سياسات حمائية قد تكون عائقا أمام تحرير حركة رؤوس الأموال والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية والخدمية ، وهذا من أجل تحقيق الرفاه العام للدول الأعضاء والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل ورفع مستويات الدخل الحقيقي ومن ثم تحسين مستويات المعيشة (Rahim 2002 : 148) . جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية رغبة من الدول المتقدمة في تحرير التجارة الدولية وإزالة كافة العوائق أمام نمو التبادل الدولي ، لكن الواقع يثبت العكس فعلى الرغم من تلك الادعاءات الكاذبة والمطالبة بالتحرير فقد

بقيت هذه الدول مصرة على الحماية , ولم تفي بوعودها التي قطعتها على نفسها حول تحرير أسواقها بل استمرت في غلقها بالاعتماد على عدة سياسات منها إجراءات الدعم والإغراق فضلا عن التشدد في القواعد الصحية والبيئية التي أصبحت من أنجع الوسائل التي تستعملها في سياستها التجارية والتي لا تتنافى مع مبادئ المنظمة من أجل إبقاء منتجات الدول النامية خاصة بعيدة عن أسواقها.(al-Najjar , 2000 :1).

وجاءت إخفاقات المنظمة كنتيجة منطقية بسبب اللامساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية وعدم التكافؤ في المستوى الاقتصادي والقدرة على التفاوض وخاصة بسبب تعارض المصالح. اذ أن شروط تحقيق التنافسية تعتمد أساسا على حرية التجارة وعدالة التبادل على المستوى الدولي وهو الأمر الذي من الصعب تحقيقه خاصة بالنسبة للدول المتقدمة اتجاه الدول النامية ، لذلك يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة لم تنجح في التحرير الكامل للتجارة وكان تأثيرها متباينا على أداء الدول وبالتالي على قدرتها التنافسية. حقيقة قد يؤدي التحرير إلى تعزيز تنافسية الدول من خلال القدرة على المواجهة في الأسواق العالمية وسيكون في مصلحة الدول التي تتميز صادراتها بميزة تنافسية عالية نظرا لاعتمادها المكثف على التكنولوجيا والتعقيد الصناعي فهي ذات قيمة مضافة مرتفعة مقارنة ببقية السلع والمنتجات، غير أن ذلك لا يمنع من أن إتباع سياسات حمائية قد يعزز تنافسية دول ويهدد تنافسية دول اخرى خاصة التي يعتمد اقتصادها على الزراعة والصناعات الاستخراجية .

ثالثاً : ابرز اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المؤثرة في القطاع الصناعي :

يغطي النظام التجاري الجديد كل قطاعات التجارة العالمية ، ومنها القطاع الصناعي ، لذا سنستعرض في هذا الموضوع اهم الاتفاقات وما تضمنته من احكام مؤثرة في نشاط القطاع الصناعي وكالآتي:-

1- اتفاقية حماية حقوق الملكيـة الفكريـة ذات الصلة بتجارة السلع والخدمات (Trips) .
2- اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار (Trims) .
3- اتفاقيــة الملابس والمنسوجات (ATC) .
4- اتفاقية تسوية المنازعـــات.
5- اتفــاق مكافحـة الاغــراق.
6- اتفاقية قواعد المنشــأ.
7- اتفاق التثبيت او الربط الجمركي (التقييم الجمركي).
8- اتفاق العوائق الفنية امام التجارة.
9- اتفاقية الدعم والاجراءات التعويضيــة.

رابعا : التكتلات الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على تنافسية الصناعة الدولية :

للوهلة الأولى تبدو العلاقة غير واضحة ما بين ظاهرة التكتلات الإقليمية التي أصبحت من أهم السمات المميزة للاقتصاد الحديث وتنافسية الصناعة الدولية ، ومن زاوية أخرى تشكل منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تنادي بتحرير التجارة العالمية تحديا كبيرا للدول وعلى الخصوص النامية منها للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير الأسواق المحلية ورفع كل أشكال الحماية والدعم ومدى انعكاس ذلك على قدرتها التنافسية .

اصبح من الواضح أن معظم دول العالم "المتقدمة أو النامية" تلجأ إلى الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية باعتبارها ذات تأثير كبير على اقتصاداتها وعلى النشاط الاقتصادي العالمي . وعلى هذا الأساس عملت منظمة التجارة العالمية (WTO) على دعم تلك التكتلات وتحت شروط معينة (Abu Stept , 2000 : 173) . أصبحت التكتلات من أهم مظاهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث قدرتها على رفع حجم التجارة الدولية وتعميق مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يؤدي إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة على المستوى العالمي، ومن ثم تدعيم تنافسية الصناعة الدولية باعتبار أن ما ينجم عن هذه الظاهرة من آثار يتمثل أساسا في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة (Abdul Hamid , 2003 : 38).

المطلب الثاني : اثر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على القطاع الصناعي في العراق:

تتميز الصناعة بصورة عامة بمزايا عديدة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مما جعلها ذو دور اساس وحيوي في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، فالقطاع الصناعي يعد من القطاعات الأكثر فاعلية وديناميكية في عملية التنمية الاقتصادية لما يتمتع به من ترابطات أمامية وخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لذا أهتمت الدول جميعها بالتصنيع لأهميته الاساس في بناء قدراتها وطاقاتها الذاتية والقضاء على اختلال الهياكل الانتاجية , إذ ان الاقتصاد العالمي شهد تغيرات مختلفة اسهمت في اعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية دولياً نتيجة لذلك حاولت اغلب الدول لاسيما النامية اعادة تشكيل سياساتها واستراتيجياتها الصناعية لكي تتوافق مع هذه التغيرات, ويأتي ذلك اتساقاً مع انبثاق (WTO) بما تتضمنه من نصوص واتفاقات ملزمة للدول الاعضاء .

اولاً : واقع الصناعة في العراق:

ان الصناعة الحديثة في العراق قد ارتبطت بالقطاع الخاص ، وخصوصاً ان القطاع الخاص قد تولى العديد من الصناعات الاستهلاكية والمحلية التي تعتمد بشكل اساسي الزراعية والمواد الاولية المتوفرة . وكان دور الدولة يقتصر على تقديم المساعدات احياناً المباشرة واحياناً غير المباشرة ، من خلال تقديم التحفيزات المناسبة ومن خلال ايجاد التنظيمات والتشريعات التي تخص تنظيم الرسوم الجمركية والقوانين التي تنظم الاستثمارات الصناعية وتشجعها .

اما الصناعة الحديثة فقد نشأت في نهاية الحرب العالمية، حيث بادر رأس المال الخاص أنشاء وتطوير عدد من المصانع الاستهلاكية المهمة ، كصناعة التمور – السكائر – طحن الحبوب – دباغة الجلود الغزل والنسيج (المنسوجات القطنية والصوفية) والصناعات الانشائية وقد أستعان القطاع الصناعي الخاص بالخبرة الاجنبية لإقامة وتشغيل وادارة هذه المصانع وخلال فترة الخمسينات من القرن الماضي فقد ازدادت موارد الدولة وانشاء مجلس للإعمار ، وبعد التطورات المتلاحقة التي استجدت بعد عام 1958 من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، بدأ القطاع الصناعي للقطاع العام او الحكومي يأخذ بالتوسع التدريجي ، وجاءت قرارات التأميم عام 1964 لتمنح التنمية الصناعية انعطافاً كبيراً ومهماً ، اذ انها ارست دعائم القطاع الصناعي الحكومي وتراجع دور القطاع الخاص الذي بقي مقتصراً على الصناعات الصغيرة والحرفية ولم يستطع العمل ضمن اطار الحجوم الكبيرة ، ان العامل الاساس الذي جعل القطاع الحكومي يبرز بشكل كبير هو منظومة القوانين والتشريعات التي شجعت الاستثمار الصناعي ، وكذلك السياسات التجارية التي كانت تركز على حماية المنتج الوطني والتي تم تطبيقها عام 1961 وما بعدها . وقد حظى القطاع الصناعي الحكومي بجزء كبير من تخصيصات الموازنة الاستثمارية ، وخصوصاً بعد العمل بتطبيق الخطط الخمسية خلال المدة 1970-1980 ، والتي استهدفت اقامة قاعدة صناعية متنوعة تضم عدد كبير من الصناعات ذات الحجوم الكبيرة في الفروع الصناعية المختلفة والتأكيد على أنشاء المشاريع الانتاجية. (httpillwww.dirasaatcom)

ثانياً : الخصائص الهيكلية للقطاع الصناعي ما بعد 2003 :

هناك عدة خصائص تميز بها هيكل القطاع الصناعي في العراق ، وخوصاً بعد عام 2003 ، فعلى الرغم من أن القطاع الخاص يمثل 98,3% من إجمالي عدد الوحدات الصناعية القائمة في العراق مقارنة بـ 1,5% للشركات العامة، و0,2% للشركات المختلطة، إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج الصناعي. حيث تعتبر شركات القطاع العام هي العمود الفقري للمنظومة الصناعية العراقية , حيث تنتج أكثر من 90% من مجمل السلع الصناعية, وهي المعامل الوحيدة تقريبا المنتجة لمجموعة كبيرة من السلع الصناعية وخاصة الصناعات الثقيلة التي تنفرد بإنتاجها تلك المجموعة من الشركات. في حين ينتج القطاع المختلط والخاص بعض السلع الغذائية والانشائية والمعدنية والكيمياوية والكهربائية فقط، (Ministry of Industry and Minerals, Industrial Strategy in Iraq until 2030, July 2013, P15-16) ويوضح الجدول (1) توزيع الشركات الصناعية لجميع القطاعات (عام، وخاص ومختلط) على الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

جدول رقم (1) نسب توزيع الشركات الصناعية على الأنشطة الإنتاجية المختلفة وحسب القطاع (عام , خاص , مختلط)

النشاط الإنتاجي	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص
الهندسية	%31.3	%28.6	%20.3
الكيماوية	%23.4	%9.5	%12.8
الإنشائية	%12.5	%19	%36.2
الغذائية	%6.25	%28.6	%14
الدوائية	%3.1	%4.8	
النسيجية	%10.9	%4.8	%16.7
الكارتون	0	%4.8	.
الخدمات الصناعية	%12.5	0	.
إجمالي عدد الشركات¤	64	21	17486

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن , الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 , تموز 2013 , ص15 .

¤ يمتلك القطاع العام أيضاً سبعة شركات مدمرة تابعة للتصنيع العسكري الذى تم الغاؤه .

مع الأخذ في الاعتبار غياب الصناعات الدوائية والخدمات الصناعية عن القطاع الخاص. يمكن ترتيب الاهمية الحالية للقطاعات النوعية للشركات العامة بحسب ما تمثله السلع والخدمات المنتجة فيها من أهمية في الاسواق الى المستهلكين والمستفيدين منها, على النحو التالي: المنتجات الدوائية 100% , منتجات الخدمات الصناعية 90% , منتجات الصناعات النسيجية 88% , منتجات الصناعات الانشائية 78% , منتجات الصناعات الهندسية 77% , المنتجات الكيمياوية 60% , المنتجات الغذائية 53% . ويمكن توقع توزيعات قريبة من تلك النسب لدى شركات القطاع الخاص, في حين يتوقع أن يختلف الترتيب في القطاعات النوعية لشركات القطاع المختلط لسبب أساسي يتعلق بهيمنة منتجات شركات الصناعات الهندسية والانشائية على أغلب أنتاج تلك الشركات. أن (56%) من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها من ناحية المستوى التكنولوجي لعملياتها المؤدية الى الانتاج الموصوف حسب المعايير العالمية بوصفها شركات تنتج منتجات عالية ومتوسطة ذات المكون التكنولوجي ، والذي يقابله نسبة (28%) من المكون التكنولوجي المنخفض ، وان (16%) من الصناعات تعتمد على المواد الخام ، إلا أن جميع المعامل تعانى حالياً من التقادم والاندثارات في المكائن والمعدات ، وبالتالي عدم قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة.

اما بالنسبة لإسهام الصناعة التحويلية في العراق من قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) فهي نسب بسيطة جدا اذ تبلغ نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2010-2017 تتراوح حوالي ما بين (2-3%) تقريبا , على الرغم من انها وصلت في نهاية الثمانينيات الى 13.9% . وهذا التراجع نتيجة التدهور الكبير في القطاع الصناعي بسبب تأثير العقوبات الاقتصادية (1990-2003) وفقدان الامن بعد 2003. (Republic of Iraq, Ministry of Planning, for the year (2017-2018) p. 11.

فضلا عن ما تقدم فان انفتاح السوق العراقية على مصراعيها وبشكل فوضوي وغير مدروس لكل انواع السلع ومن دون ضوابط او فرض الرسوم الجمركية او رقابة على الجودة والنوعية وبأسعار متدنية وهذا الحال منذ عام 2003 مما ادى الى توقف العديد من المصانع عن الانتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف انتاجها . يوضح ذلك الجدول(2) حيث يمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة وبالعملة المحلية, معدل النمو السنوي% للناتج المحلي الاجمالي , ونسبة مساهمة الصناعة % من GDP , للسنوات (2010-2017) .

جدول (2) (الناتج المحلي الاجمالي GDP) ومعدل النمو السنوي % واسهام الصناعة العراقية % من GDP, (2010-2017)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (بالأسعار الثابتة) مليون دينار	نمو الناتج المحلي الاجمالي (% سنويا)	اسهام الصناعة * (% من GDP)
2010	132687,03	-	-
2011	142700,22	7,5	2,8
2012	162587,53	13,9	3,2
2013	174944,19	7,6	2,9
2014	176168,79	0,7	2,3
2015	180533,67	2,5	1,9
2016	207997,28	15,2	1,9
2017	202808,49	2,5-	2,4

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

*تم اخذ البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الحسابات القومية, لسنة (2017-2018), ص11 .

ثالثاً : التأثير القطاعي للقطاع الصناعي:

أ- الصناعة الاستخراجية :

من المتوقع ان يتأثر هذا القطاع الذي يعاني اصلا من التقادم التكنولوجي والعديد من المشاكل الفنية إذ ان الكثير من العمليات الانتاجية تشملها حماية حقوق الملكية الفكرية المعروفة بحماية طريقة الانتاج وهي التعبير الاخر للأسرار الصناعية في عمليات الاستخراج والتصنيع متعددة المراحل كما هو الحال في الصناعة النفطية والفوسفات والكبريت ناهيك عن ارتفاع كلف الآلات والمعدات الرأسمالية وقطع الغيار المكلفة كونها ستتضمن كلف البراءات التي تتمتع بحماية حقوق الملكية الفكرية الداخلة في صناعة وتطوير هذه المعدات وهذا ما يتم مع توجه ورغبة الشركات دولية النشاط في الاستثمار المباشر.

ب- الصناعة التحويلية :

ان اتفاقية (TRIPS) حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية الذي تديره منظمة التجارة العالمية الذي يحدد المعايير الدنيا للقوانين المتعلقة بالعديد من اشكال الملكية الفكرية (IP),(WTO , 1994-4- 15"(intellectual property "(TRIPS) – agreement text – standards) تؤثر في الصناعة التحويلية من خلال ارتفاع كلف المدخلات الوسيطة المستوردة الداخلة في هذه الصناعة ، حيث تشتمل نطاق حماية المعرفة بتكنولوجيا الخامات والمواد الوسيطة والمواد الاولية والمستلزمات الطبيعية والمعادن التي تدخل في الصناعات التحويلية وهذا من شانه رفع تكاليف الانتاج وبالتالي اضعاف التنافسية السعرية للمصنوعات . كما ان ضعف القاعدة العلمية في العراق تحتم عليه شراء المعرفة (براءات الاختراع والنماذج الصناعية) بأثمان مكلفة بسبب ارتفاع تكاليف التكنولوجيا المستوردة حيث ممارسة الشركات العالمية دور احتكاري في مجال المعرفة التقنية نظرا لامتلاكها العديد من الأسرار الصناعية والتصاميم والنماذج الصناعية وحماية اصناف النباتات والمنتجات الطبيعية وكذلك التكنولوجيا الجديدة سيمنع استخدامها كمدخلات محلية ولمدد تمتد الى خمسين سنة لذلك تعد هذه الاتفاقية احتكارية من الدرجة الأولى وبراءة الاختراع مجرد وسيلة تتستر بها الشركات الكبرى حول النفقات التي انفقتها في مجال البحث العلمي.

(https://www.4shared.com/office/MQmul6eoee/-DrMansourLotayif-AMA-Journal.html)

المطلب الثالث : مؤشرات متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الاعمال للاقتصاد العراقي:

أولاً : بعض مؤشرات تطور الاعمال العراقية :

هناك عدة مؤشرات تتعلق بالتكنولوجيا والابتكار وتطور الاعمال التي تخص الاقتصاد العراقي والتي يمكن اجمالها بما يلي : 1- **المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية** : هناك عوامل مهمة ترتكز عليها جهوزية اعمال المنشآت والوحدات الاقتصادية المختلفة ، واهم هذه العوامل هو الابتكار والتطور التكنولوجي ، ان الولوج الى الاقتصاد العالمي في العصر الحديث يرتكز على التقدم التكنولوجي والمنتجات التكنولوجية ، اذ ان العالم اليوم يتطور بالأشهر والايام واصبحت الثروة الحقيقية للدول تقاس بمدى التطور التكنولوجي ، ولهذا فان على كل دولة ان تخصص جزء من تخصيصات الموازنة للأبحاث والتطوير العلمي والتكنولوجي ، بحيث تتوجه صوب الاستثمار في التعليم والبحوث العلمية ، وإقامة مؤسسات الأبحاث والابتكار ، ان ايجاد ربط وعلاقة بين بيئة الاعمال والتطور التكنولوجي وحقوق الملكية الفكرية وايجاد حزمة من القوانين والانظمة والتشريعات التي تنظمها فانه كفيل بوضع الضوابط الضامنة لنقل التقنيات المتطورة وتوظيفها عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

*- مؤشرات الاستيعاب التكنولوجي العام للعراق(للحكومات, الشركات والافراد) : نرى في الاقتصاد العالمي تحت ظل العلمانية بدأ يتعاظم فيه دور التكنولوجيا في جميع الدول وعلى جميع المستويات . ان الجاهزية التكنولوجية تتضمن عدة امور مهمة منها ان الانتاجية الصناعية في كل دولة اخذت تقاس بمدى اعتمادها على الوسائل التكنولوجية المتاحة ، وكذلك مدى قدرة كل دولة على الاستفادة من مخرجات ومعطيات التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات ومنها المعلومات والاتصالات والمواصلات في النشاطات اليومية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية الصناعية ، وكذلك تحسين الجدوى والقدرة على التجديد والابتكار من أجل التنافسية. ان التكنولوجيا الحديثة تطورت كثيراً عما كانت عليه سابقاً لتصبح (تكنولوجيا ملائمة لكل الأغراض) ، وقد امتدت وشملت فوائدها كل القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال تشابك علاقات القطاعات المختلفة فيما بينها . لذا فإن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ITC) واستخدامها سوف يشكل المفتاح الرئيس لبلوغ البلدان الجاهزية التكنولوجية الشاملة.

(https://www.4shared.com/office/MQmul6eoee/-DrMansourLotayif-AMA-Journal.html)

اذ ان البنية التحتية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على تسهيل الاتصال الفعال ونشر المعلومات ومعالجتها, ولبيان مؤشر الانتشار التكنولوجي العام في العراق, لابد لنا من معرفة المؤشرات الفرعية لمعدل الانتشار التكنولوجي للحكومات والشركات وعلى مستوى الافراد من خلال الجدول التالي :

جدول (3) معدل المؤشرات الفرعية والرئيسية للانتشار التكنولوجي في العراق (2016)

مؤشر الانتشار العام	مؤشر الحكومات	مؤشر الأفراد	مؤشر الشركات	المؤشرات الفرعية
			88	تغطية G3%
			45.42	سرعة الشبكة /100 Kbps
			44	المواقع الالكترونية للشركات%
			0.72	خدمات امنية للشركات لكل مليون شخص
34				مؤشر انتشار التكنولوجيا للشركات %
		43		توفر الانترنت في المنزل %
		99		ملكية الاشخاص للنقال %

مؤشر انتشار التكنولوجيا للأفراد %				73
نسبة الانظمة الحكومية المؤتمتة %			20	
التوقيع الرقمي			0.58	
الخدمات الحكومية الالكترونية %			6	
مؤشرانتشار التكنولوجيا للحكومات%				33
مؤشر الانتشار العام التكنولوجي في العراق%				46.7

المصدر: مهدي صالح دّواي, وعبد علي حسين "نحو اقتصاد معرفي في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة" مجلة جامعة جيهان-اربيل العلمية , اصدار خاص العدد 2 , الجزء-c , ايلول 2018, ص422 .

وبذلك يمكننا توضيح سلوك متوسط الانتشار التكنولوجي العام للعراق الذي يصل الى اكثر من (40%), وعلى الرغم من ان مؤشر الافراد فيه يصل الى (73%) لكن مؤشري الشركات والحكومات ما يزالا منخفضين اقل من (35%) وذلك بسبب التدني الواضح في مؤشراتها الفرعية .

2- **مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا** : ان مؤشر مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر تعتمد على عدد من المؤشرات الفرعية التي تزود المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار الاستثماري , وذلك من خلال قيام المؤسسات والمنظمات الدولية بتهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن ان تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد وتتمثل ابرز هذه المؤشرات في الآتي :-

* مؤشر سهولة اداء الاعمال : هو مؤشر انشأه سيمون دانكوف من مجموعة البنك الدولي في سنة 2003, (https://ar.m.wikipedia.org)اي مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية مع التركيز على النشاط الخاص لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم , بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين اوضاع بيئة الاعمال في الدول كافة ويتكون من عشر مؤشرات تشمل : (World bank : doing business report , 2009 , p6).

1- مؤشر تأسيس المشروع : ويتضمن عدد الاجراءات والمدة الزمنية , التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد , الحد الادنى من رأس المال لبدء المشروع كنسبة من متوسط دخل الفرد .

2- مؤشر استخراج التراخيص: ويشمل عدد الاجراءات والمدة الزمنية والتكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد.

3- مؤشر توظيف العاملين : ويشمل مؤشر صعوبة التوظيف , ومؤشر ساعات العمل وصعوبة الفصل من العمل ومؤشر كلفة التعيين كنسبة من الراتب ومؤشر كلفة الفصل من العمل .

4- مؤشر تسجيل الممتلكات : ويشمل عدد الاجراءات والمدة الزمنية والكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات .

5- مؤشر الحصول على الائتمان : ويشمل مؤشر الحقوق القانونية ومؤشر معلومات الائتمان .

6- مؤشر حماية المستثمر : ويشمل مؤشر مدى الافصاح ومؤشر مدى المسؤولية المباشرة , ومؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين) بسبب سوء الادارة .

7- مؤشر دفع الضرائب : وهذا المؤشر يقيس المرونة او الجمود الذي يتعلق بأنظمة تحصيل الضرائب والسياسة الضريبية المتبعة في الدولة التي يشملها هذا المؤشر ، وتقاس من خلال تقييم معدلات الضرائب التي يتم فرضها وكذلك الية جمع الضرائب وتحصيلها وسدادها ، والمدة المستغرقة فيها ، وكمثال عليها هي ضريبة الارباح كنسبة من الارباح التجارية ، وكذلك نسبة المدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمال ، ونسبة اجمالي سعر الضريبة من اجمالي الربح .

8- مؤشر التجارة عبر الحدود : يركز على تفاصيل تكلفة الاستيراد والتصدير معبر عنها بتكلفة تصدير او استيراد شحنة من البضائع وهو مستندات التصدير , الوقت اللازم لإتمام التصدير , تكلفة التصدير , مستندات الاستيراد , مدة الاستيراد , تكلفة الاستيراد .

9- مؤشر تنفيذ العقود : يقيس هذا المؤشر المرونة المتعلقة بالأنظمة والاجراءات والنصوص التي تنظم القضايا المتعلقة بالتجارة ، ومدى سهولة تنفيذ العقود ، ويمكن من خلال هذا المؤشر رصد التكلفة التي يتطلبها تحصيل المديونية المتأخرة عن السداد ، والتي حدثت بسبب بيع بضائع ، وكذلك معرفة المدة الزمنية المستغرقة في تنفيذ العقود ، وتكلفة حل النزاعات التجارية .

10- مؤشر اغلاق المشروع : ويركز على مدى مرونة قوانين الافلاس المعمول بها لإغلاق الاعمال وهي المدة الزمنية ، التكلفة (نسبة من الاموال بعد الافلاس) ونسبة الاسترداد .

11- مؤشر الكهرباء : تم استحداث هذا المؤشر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2012 ويشمل سهولة الحصول على الطاقة الكهربائية والتكاليف والوقت اللازم للحصول عليها .

حيث يدل تصنيف الدولة على وفق هذا المؤشر الرئيس على مدى تمتع الدولة ببيئة ملائمة للأعمال وجاذبة لرأس المال , اذ تدل القيمة العليا على بيئة غير جيدة للأعمال , كما تمنح المؤشرات الفرعية أوزان متساوية , ويتم حساب المؤشر من متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة في كل مؤشر فرعي. (World bank , doing Business database (2009-2017)

لقد دخل العراق هذا المؤشر لأول مرة عام 2005 , وعلى وفق هذا المؤشر احتل العراق المرتبة 114 لعام 2005 من اصل 155 دولة ليتراجع الى 145 عام 2006 من اصل 175 دولة ضمها المؤشر , وتراجع بعدها الى المرتبة 146 عام 2007 و المرتبة 164 عام 2008 , والمرتبة 175 عام 2009. حيث صنف العراق بين المراتب الدنيا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال الذي صدر في 29 تشرين الاول عام 2013 . والجدول التالي يوضح مستوى العراق وفق مؤشر سهولة اداء الاعمال بين دول العالم .

جدول (4) ترتيب العراق بين دول العالم ضمن مؤشر ممارسة الاعمال للمدة (2010-2019)

ترتيب العراق بين دول العالم	السنة
159	2010
164	2011
155	2012
151	2013
160	2014
166	2015
165	2016
168	2017
171	2018
172	2019

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي, تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2019 .

من الجدول اعلاه يبين لنا من خلال مؤشر سهولة اداء الاعمال بان العراق يحتل المراتب الدنيا بين الدول, ففي عام 2010 أحتل المرتبة 159 وهي من ضمن المراتب المتدنية بين الدول, ونجد المؤشر عام 2013 تحسن قليلا بنسبة بسيطة حيث بلغ المرتبة151 , وبعدها من عام 2014-2019 اخذت بالمراتب الاقل وهي اقلها العامين الاخيرين. وهذا راجع الى عدم الظروف الراهنة التي مر بها العراق من حيث عدم الاستقرار الامني والاقتصادي مما انعكس سلباً على مؤشر اداء الاعمال ويؤكد لنا هذا أن بيئة اداء الاعمال في العراق تعاني من صعوبات عديدة رغم وجود قانون الاستثمار وتعديلاته وما يمثله من اطار قانوني يقدم الضمانات والامتيازات والتسهيلات للاستثمار المحلي والاجنبي , حيث لا تقف عملية جذب الاستثمارات عند هذا الحد فعدم مرونة المؤسسات الحكومية والبيروقراطية والمركزية الادارية, اضافة الى ضعف الائتمان الممنوح من قبل المصارف بسقوف محددة للائتمان من جهة اخرى, فضلا عن ضعف الحماية للمنتجات المحلية مما اثر بشكل كبير في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في مشاريع انتاجية بسبب ضعف الحماية الجمركية للمستثمرين .

اما ترتيب العراق ضمن مجموعة مؤشرات التصنيف العالمية الخاصة بمؤشرات (السيطرة على الفساد , جودة الانظمة , التصنيف الائتماني , تصنيف المخاطر السياسية , وتصنيف ممارسة الاعمال) الى انخفاضها جميعا دون المعدل الاقليمي والمعدل الخاص بمجموعة الدول منخفضة الدخل , مما ساهم بشكل او بأخر في ضعف البيئة الاستثمارية وانخفاض مستوى جاذبيتها مقارنة بالدول المجاورة. World bank , doing Business database (2009-2017) ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (5) ترتيب الاقتصاد العراقي في المؤشرات العشرة لتقرير ممارسة أنشطة الاعمال في العراق للمدة (2016-2007)

اغلاق المشروع	تنفيذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمرين	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	توظيف العاملين	التعامل مع التراخيص	بدء المشروع
151	131	164	47	99	143	37	114	97	150
178	150	175	37	107	135	40	60	104	164
181	148	178	43	118	163	43	67	111	175
163	139	180	53	119	167	53	59	94	175
183	141	179	54	120	168	96	-	102	174
183	140	180	49	122	174	98	46	120	176
185	141	179	65	128	176	100	46	84	177
189	142	179	63	128	180	108	39	20	169
-	145	178	15	114	180	116	-	119	144
-	147	178	15	115	181	117	-	122	154

Source : World bank , doing Business database (2009-2017).

ملاحظة : تعني (-) في الجدول اعلاه بأنه لا تتوفر بيانات لذلك .

تم دخول مؤشر الحصول على الكهرباء بدل مؤشر توظيف العاملين في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال في عام 2012 لم يتم ادراج مؤشر توظيف العاملين لعام 2011 , ففي عام 2015 كان تصنيف العراق بين الدول لمؤشر الحصول على الطاقة الكهربائية يبلغ 102 , وفي عام 2016 بلغ 106 . على الرغم من الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الاجنبية وبخاصة تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 , الذي تضمن مزايا مهمة للمستثمرين , الا ان تلك الجهود لم تثمر جذباً للاستثمار , اذ يبلغ اجمالي الاستثمارات الاجنبية الواردة للعراق (20,291) مليون دولار ما بين عامي (2013 - 2017) في 115 مشروعاً , اغلبها في قطاع النفط بنسبة (66,2%) , تليها العقارات بنسبة (51,%) . بسبب الاداء الضعيف في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار مقارنة مع الدول العربية , ونقص توفر المتطلبات الاساسية التي تمكنه من جذب الاستثمار وفي مقدمتها أداء الاقتصاد الكلي والوساطة المالية والقدرات التمويلية وبيئة الاعمال (World bank , Ibid , 2012) , مما يحد من قدرة الاقتصـــاد الوطني على اكتساب التكنولوجيا الحديثة وفرص الاندماج العالمي. الجدول (6) التالي يوضح ذلك بالتفصيل:

جدول (6) تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (2006-2017) (مليون دينار)

الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق	السنة
2143	2006
3115	2007
4971	2008
6569	2009
7965	2010
9848	2011
13248	2012
10128	2013
10128	2014
10128	2015
10128	2016
10128	2017

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات World bank , doing Business database.

3- **المؤشرات المتعلقة بالأبداع والابتكار**Innovation Indicators : يتعلق هذا المؤشر بمدى قدرة الدولة المعنية بالاستفادة من معطيات الابتكار والتجديد والتطوير ، والتي حدثت بسبب نشاطات مراكز البحث والتطوير ، ويمكن معرفة هذا المؤشر وحسابه من خلال مساهمة هذه النشاطات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك عدد الباحثين ، والمنشورات والمشاركات العلمية ، بالإضافة إلى مساهمة الدولة في براءات الاختراع وتسجيلها ، وكذلك البحوث العلمية التي يتم نشرها في مجالات العلوم التطبيقية والبحوث التجريبية ، ومدى مساهمة نسبة الصادرات التي تخص التقنية العلمية من اجمالي الصادرات .

اما مؤشرات الابداع والابتكار في العراق ، ونظرا للظروف الراهنة وعدم وجود الحافز المادي والمعنوي الذي يشجع الافراد ، فنجد مستوياته ضئيلة جدا مما ادى الى ظاهرة التخلف التكنولوجي في العراق ولهذه الظاهرة عدة مؤشرات رئيسة وهي تدني عدد المقالات العلمية وقلة عدد الباحثين وضآلة الإنفاق على البحث والتطوير وندرة الاختراعات وضعف القيمة المضافة للصناعات التحويلية وغياب الصادرات التي تعتمد على البحث العلمي وفقاً لما يأتي : (file:///c:/Users/hp/Document)

(عدد المقالات العلمية , الانفاق على البحث والتطوير , براءات الاختراع , حصة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات) .

الانفاق على البحث والتطوير على مستوى الدول : ان الانفاق على البحث والتطوير على مستوى الدول فيكون (% من اجمالي ناتجها المحلي) , ووفقا لبيانات معهد اليونسكو للإحصاء , التي جمعها عبر مسوحات اقليمية مصغرة , للدول المتقدمة والدول النامية. الجدول التالي يوضح نسب الانفاق على البحث والتطوير من اجمالي الناتج المحلي لمجموعة مختارة من الدول لعام (2018) :

جدول (7): الانفاق على البحث والتطوير(% من اجمالي الناتج المحلي) لدول مختارة

الدولة	الانفاق على البحث والتطوير(% من اجمالي الناتج المحلي)
السويد	3,33
المانيا	3,02
اليابان	3,21
النمسا	3,16
الولايات المتحدة	2,79
فرنسا	2,19
الصين	2,15
الامارات العربية المتحدة	1,30
السعودية	0,04
تركيا	0,96
ايران	0,83
مصر	0,72
العراق	0,04

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي , معهد اليونسكو الاحصائي , متوفر على النت: https://data.albankaldawli.org

4- **مؤشرات متعلقة بالبنية التحتية الداعمة للصناعة** : يعانى الاقتصاد العراقي من مشاكل عديدة ومنها ضعف البنية التحتية التي تدعم الصناعة الوطنية ، ويمكن بيان ذلك كالاتي : (al-Ani , 2010 : 18) .

- عدم وجود مدن ومناطق صناعية متكاملة من ناحية البنى التحتية ، وكذلك لا يوجد مؤهلات ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة ، وهذه المشاكل تصعب من عملية بدء المشاريع والاعمال .
- لا يوجد نظام متكامل للنقل والمواصلات والاتصالات وحسب التطورات الحديثة .
- عدم توفر وسائل الطاقة للأغراض الصناعية ومنها الطاقة الكهربائية والغازية .
- ضعف البنية التحتية بشكل عام والتي تشمل النقاط السابقة بالإضافة الى المعايير والمقاييس الخاصة بالجودة .

والشكل التالي يوضح

شكل (1): مكعب التنافسية

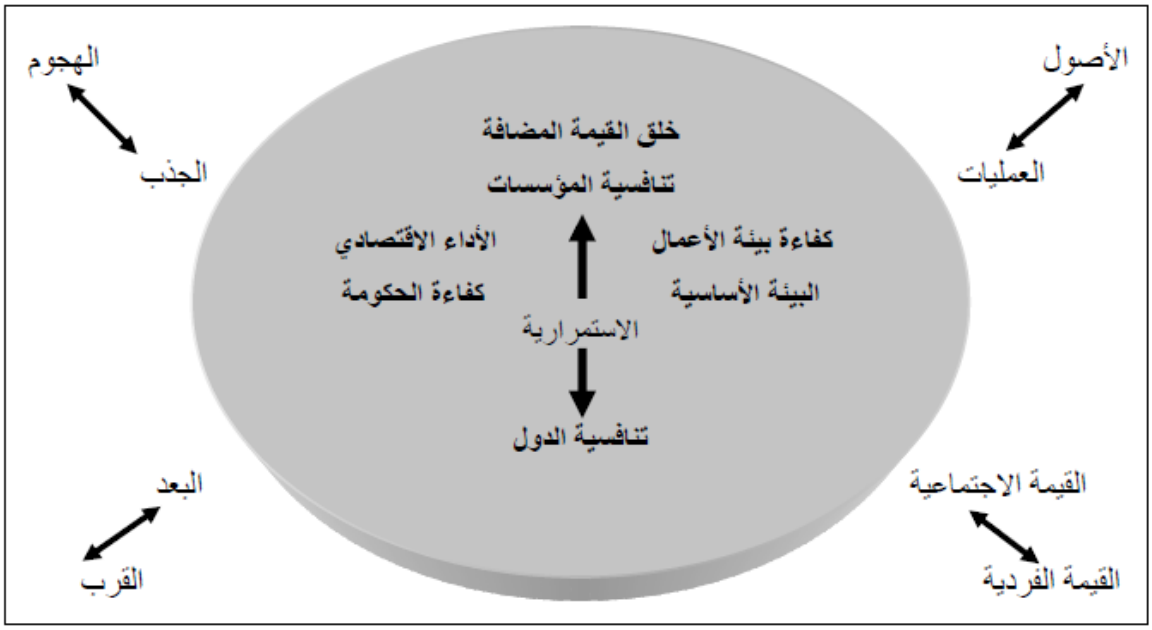

Source: Stéphane Garelli, Competitiveness of Nation: the Fundamentals, IMD World Competitiveness Yearbook 2005, p.611 , http://www01.imd.ch/documents/wcc/content/fundamentals.pdf, last visited: 22/03/2005.

من الملاحظ ان هذه المحددات تتأثر بدورها بأربعة قوى رئيسة , وهي : قوة الهجوم والجذب , قوة التباعد والتقارب , قوة المبادرات الفردية والقيم الاجتماعية وقوة الاصول والعمليات.(Garelli, 2005 : 611)

5- مؤشر درجة تطور العمليات الانتاجية :

كما هو معروف فان العملية الانتاجية تعتمد على استخدام عوامل الانتاج : العمل ورأس المال ويستطيع اي مجتمع ان يزيد من الناتج الذي هو حاصل عملية الانتاج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات) او بتحسين انتاجية هذه الموارد التي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمالة ذاتها (زيادة التأهيل عن طريق التعليم والتدريب) او نتيجة لاستخدام آلات او تكنولوجيا جديدة (تطوير تقنيات الانتاج) او نظم ادارية افضل وسياسات حكومية اكثر مرونة وفاعلية. ومن ذلك يمكن تعريف الانتاجية على انها تحقيق اكبر نسبة من المخرجات من قيمة محددة من المدخلات. وان مؤشر الانتاجية يعد من الموضوعات التي تركز عليها الدراسات الاقتصادية والاجتماعية , بسبب الدور الذي تلعبه زيادة الانتاجية في تطور المجتمع وسيره نحو التقدم والرفاهية باعتبار ان الانتاجية هي التي تؤدي الى زيادة الدخل القومي, ويمكن تقسيم الانتاجية الى : (Virtue and Ta'i, 2004: 68).

أ- الانتاجية الكلية : هذا المؤشر يوضح كيفية استغلال الموارد الانتاجية بشكل أمثل وكفوء وفي ضوء ذلك يتم معرفة درجة الاستفادة من توجيه الموارد الاقتصادية وصولا الى النتائج المستهدفة وقد عرفها البعض بأنها: (النسبة او العلاقة بين المدخلات والمخرجات للنشاط الانتاجي او نسبة المخرجات للعمليات الانتاجية الى المدخلات) وتأخذ الصيغة الاتية :

الانتاجية الكلية = قيمة الانتاج / كلفة الانتاج

وهذا المؤشر من اهم معايير تقييم كفاءة الاداء ويقوم على اساس العلاقة بين حجم الانتاج والمستلزمات المستخدمة في العملية الانتاجية .

ب - الانتاجية الجزئية : وهو مؤشر يعبر عن العلاقة بين حجم الانتاج وكمية احد عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية فأنها تقيس الكفاءة الانتاجية لكل عنصر من العناصر الانتاجية بشكل منفرد ويأخذ الصيغة الاتية :

الانتاجية الجزئية = قيمة الانتاج / قيمة عامل واحد من عوامل الانتاج
ومن خلال هذا المعيار نستطيع الحصول على عدة مؤشرات للإنتاجية الجزئية وهي كما يلي:-
* مؤشر انتاجية العامل: وهذا يوضح انتاجية الفرد وهي تتمثل بمدى مهارة العامل وكفاءة ادائه في العملية الانتاجية وكذلك يوضح القيمة المضافة الاجمالية التي يحققها العامل وتحسب كالاتي:(al- Bakri , 2008: 2).
انتاجية العامل = قيمة الانتاج بالأسعار الثابتة / عدد العاملين
* مؤشر انتاجية الاجور:- هذا المؤشر يوضح انتاجية وحدة النقد (الدولار, الدينار) المنفقة على الاجور او القيمة المضافة المتحققة لكل (دولار او دينار) مصروف على الاجور ويأخذ الصيغة الاتية :
انتاجية الاجور = قيمة الانتاج / اجمالي الاجور والرواتب
كلما ازدادت نسب هذه المؤشرات كلما دل ذلك على كفاءة اداء المشروع وبالعكس,(al-Karkhi , 2010 :102) .
* مؤشر انتاجية رأس المال :- هذا المؤشر يوضح مدى مساهمة الوحدة النقدية الواحدة من رأس المال المستثمر التي لها القدرة على خلق وانتاج قدر معين من القيمة المضافة ويأخذ الصيغة الاتية: (Abdul Baqi , 2008 : 80) .
انتاجية رأس المال المستثمر = قيمة الانتاج / رأس المال المستثمر
وكلما ازدادت نسبة هذا المؤشر كلما دل على كفاءة المشروع, (https://books.google.iq). ومن العوامل التي تؤثر على الانتاجية هي :-
1- نسبة رأس المال الى العمل : وتمثل هذه النسبة مقياساً للتعرف فيما اذا تم استثمار مبلغ كاف في المصنع والآلات وذلك لجعل استخدام ساعات العمل اكثر فاعلية .
2- ندرة بعض المصادر كالطاقة والمياه والمعادن : والتي تؤدي الى خلق مشاكل في الانتاجية , فعلى سبيل المثال ان ارتفاع تكاليف الطاقة سيؤثر على العلاقة بين التكلفة والحجم بشكل يجعل منها غير اقتصادية .
3- التغيرات في قوة العمل : ان هذه التغيرات تتطلب من الشركات تخصيص مبالغ كبيرة لتدريب وتعليم العاملين وذلك لكي يتمكنوا من التعامل مع المستجدات التكنولوجية في مجال العمل .
4- الابداع والتكنولوجيا : ان الاهتمام بالبحث والتطوير والتكنولوجيا يؤدي الى الابداع وله تأثير ايضا على زيادة الانتاجية كماً ونوعاً .
5- الانظمة والقوانين او التشريعات : تمثل الانظمة والقوانين قيوداً على بعض الشركات وتؤثر على الانتاجية .
6- القوة التساومية للقوى العاملة للشركة : والتي قد تؤدي الى زيادة في الاجور دون زيادة في الانتاج لها تأثير واضح على الانتاجية .
7- العوامل الادارية : من تخطيط او تنظيم ورقابة يؤثر حتماً على الانتاجية , فكلما كانت العوامل الادارية جيدة فإنها حتماً ستؤدي الى زيادة الانتاجية والعكس صحيح .
8- تحفيز العاملين في الشركة يؤثر على الانتاجية : فالتحفيز يزيد الانتاجية وعكس ذلك صحيح . جدول(8) يوضح انتاجية المشتغل من الانتاج , انتاجية الدينار من الاجور , متوسط الاجر السنوي للعامل , وانتاجية المشتغل من القيمة المضافة . للصناعة التحويلية في العراق للسنوات 2010-2018 .

جدول (8): مؤشر الانتاجية الجزئية لكل عامل من عوامل الانتاج

السنة	انتاجية المشتغل من الانتاج (مليون دينار)	انتاجية الدينار من الاجور (دينار)	متوسط الاجر السنوي للعامل (مليون دينار)	انتاجية المشتغل من القيمة المضافة (مليون دينار)
2010	36,7	6,2	7,6	16
2011	35,1	6,1	7,3	15
2012	37,1	6	7,3	15
2013	41,3	6,5	7,8	15,3
2014	38,3	6,6	8,0	14,7
2015	41,6	6,3	7,9	18,9
2016	43,1	6,4	8,0	17,7
2017	39,6	5,9	8,1	22,5
2018	54,7	6,3	9,5	28,3

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , مديرية الاحصاء الصناعي .

من الجدول اعلاه يتضح ان انتاجية العامل متدنية تتراوح ما بين 35-43 للسنوات 2010-2017 على التوالي , وتشير النسبة المتدنية الى انخفاض معنويات العاملين فضلا عن فائض في عدد العاملين وكذلك تدني جودة المنتج. اما عام 2018 فقد ازدادت عما كانت عليه اذ بلغت 55 تقريباً وتبعاً لذلك ازدادت معها انتاجية المشتغل من القيمة المضافة وكذلك متوسط الاجر السنوي للعامل في نفس العام . اما عن متوسط الاجر للعامل فهو كما مبين من جدول (8) فهي تتراوح من 7-8 للسنوات 2010-2017 على التوالي , بينما في عام 2018 ازدادت الى 9,5 وهي اعلى من السنوات التي سبقتها . وان هذه النسب المتدنية للإنتاجية الجزئية للصناعة في العراق تعود الى عوامل سلبية تؤثر على الانتاجية

ثانياً : هيكل أخفاق التنافسية للقطاع الصناعي العراقي :

في نتائج استطلاع دراسة بهذا الاتجاه في العراق تشير إلى أن أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي هي :

1- صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات المهمة الناجم عن قصور السياسات المصرفية المدفوعة بعدم مواءمة سياسات البنك المركزي العراقي تجاه المصارف لرؤيا قطاع الاعمال.

2- ضعف فاعلية وجدوى الاداء الحكومي في معالجة الفساد الاداري والمالي.

3-قصور البنية التحتية وجمود قوانين العمل وتلكؤ الاجراءات الحكومية كجزء من الفساد الاداري ونتيجة له.

4- انخفاض كفاءة اليد العاملة الناجم عن عدم كفاية تدريب وتطوير القدرات الفردية.

5- انخفاض ولاء قوة العمل لوحدات الاعمال الناجم عن التفضيل الشديد للوظائف الحكومية على وظائف قطاع الخاص.

6- عدم وضوح الانظمة الضريبية والتي لا زالت حتى ألان تعتمد وبشكل كبير على التفاوض بين المخمن الضريبي والمكلف من قطاع الاعمال الضريبية. (al-Ani , 2010 : 19) .

تشير البحوث والدراسات التي تخص الاقتصاد العراقي ، ان هناك معوقات ومشاكل كثيرة يجب مواجهتها ، وتعتمد تنمية وتحسين قدرة الاقتصاد العراقي على تجاوز هذه العقبات ، ويمكن القول ان ازالة المعوقات كلياً أمام تنافسية حقيقية بلغ (49) درجة من (120) درجة (حسب تقديرات هذه الدراسة) وبذلك فأن حوالي (71) درجة من المعوقات ما زالت قائمة ومعرقلة أمام تعزيز ودعم التنافسية للصناعة العراقية, ويوضح جدول (38) عوامل أخفاق التنافسية في الاقتصاد العراق, حيث يلاحظ من الجدول أن عملية سهولة الحصول على التمويل قد حصلت على أعلى نسبة (11%) إلى جانب (معالجة الفساد, وضوح الانظمة الضريبية, ولاء قوة العمل) وهذا يدل على الاثر الكبير الذي يسببه نقص وصعوبة الحصول على التمويل في أخفاق التنافسية في الاقتصاد العراقي. علما أن المشكلة الاعمق من ذلك تتجلى في عمق الاثار التي تتركها تلك المعوقات والتي تتجاوز في الغالب النسبة المشار إليها.

جدول (9) هيكل أخفاق التنافسية في الاقتصاد العراق

التسلسل	المرتكز	المساهمة في الاخفاق (%)
1	الاستقرار السياسي	8
2	الاستقرار الامني	8
3	استقرار السياسات الاقتصادية	5
4	كفاية البنية التحتية	8
5	كفاية اليد العاملة	7
6	وضوح الانظمة الضريبية	11
7	يسر التمويل	11
8	يسر الاجراءات الحكومية	7
9	استهداف التضخم	5
10	أتساق قوانين العمل	8
11	ولاء قوة العمل	11
12	معالجة الفساد	11
المجموع		100

المصدر: ثائر محمود العاني, ربيع خلف صالح "نحو رؤيا استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 6 العدد 58, 2010, ص18.

الاستنتاجات :

1- يتبين من خلال البحث ان الاقتصاد والصناعة العراقية لا تمتلك القدرة على المنافسة دوليا, مما ادى الى ضعف مشاركته في الاقتصاد العالمي .

2- قلة الانفاق على البحث والتطوير في العراق وعدم ايلاء اهمية لتطوير رأس المال البشري وهذا انعكس سلباً على واقع الاقتصاد والصناعة العراقية .

3- هناك معوقات داخلية وخارجية تقف حائلاً امام تطور الصناعة في العراق منها الفساد الاداري وعدم الرغبة الاكيدة من قبل المسؤولين على تنشيط هذا القطاع الحيوي وهناك تأثيرات خارجية من اجل اعاقة الاقتصاد والصناعة العراقية .

4- ان تحرير التجارة الخارجية وتأثير منظمة التجارة العالمية WTO كان له اثر كبير على الصناعة العراقية , وفتح الاسواق على مصراعيها امام المنتجات الاجنبية ادى الى اغراق السوق العراقية بالمنتجات الاجنبية ذات التكلفة الاقل والجودة المتدنية وهذا له اثره السلبي على تنشيط القطاع الصناعي في العراق .

التوصيات :

1- العمل على تحويل المزايا النسبية للمنتجات العراقية الى مزايا تنافسية لكي تتحول الى قدرة على المنافسة امام المنتجات الاجنبية وهذا يؤدي الى المشاركة والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي .

2- يجب الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة الانفاق على البحث والتطوير مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد والصناعة العراقية .

3- القضاء على المعوقات الداخلية وازالة العقبات التي تحد من تطور المنتجات الصناعية في العراق .

4- على السلطات الحكومية ان تتخذ خطوات مدروسة فيما يخص السياسة التجارية والتعريفات الجمركية امام المنتجات الاجنبية وعدم ترك الابواب مفتوحة بالكامل امام المنتجات الاجنبية ذات الجودة المنخفضة والحد من حالة الاغراق .

5- من الضروري توسيع حجم القطاع الصناعي وتطويره والذي سيؤدي بشكل ايجابي على الصادرات الصناعية من خلال تكامل الصناعات حيث يغذي احداهما الاخر .

-References:

1- Abdel Nasser Hasbou Mr. Hasbou, the possible effects of the implementation of world trade agreements on the exchange rate of the Egyptian pound, Arab Renaissance House, Cairo, 2011, p. 236-237.
2- Abdul Mutallab Abdul Hamid, Gat and WTO mechanisms from Uruguay to Seattle to Doha, University House, Alexandria,2005, p. 65-66.
3- Adel Ahmed Hashish, International Economic Relations, New University House, Alexandria, 2010, p. 287.
4- Bassam Al-Hajjar, International Economic Relations, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 2003, p. 223.
5- Sami Afi Hatem, Studies in International Economics, Egyptian-Lebanese House, 5th Edition, Year 2000, p. 249.
6- Considerthis: Magdi Mahmoud Shihab, Contemporary International Economy, New University House, Alexandria, 2007, p. 155.
Also: Ghazi Saleh Al-Taie, International Economy, Dar al-Books for Printing, Publishing and Distribution, Mosul, 1999, p. 317.
7- Ibrahim Mohammed al-Ghar, Foreign Trade Policy and Its Importance in the Face of International Economic Changes, Arab Renaissance House, Cairo, 1987, p. 124.
8- John Hudson and Mark Hernder, International Economic Relations, translated by Taha Abdullah Mansour and Mohammed Abdul Saboor Mohammed Ali, Al Mars Publishing House, Riyadh, 1987, p. 486.
9- Amrita Narlikar, Brief at the World Trade Organization, translated by Abdul Ilah Al-Mallah, Obeikan Publishing Library, Riyadh, 2008, p. 41.
10- Osama al-Majdoub, Al-Jat, Egypt and arab countries from Havana to Marrakech, Egyptian-Lebanese House, 1995, p. 37.
11- This is considered: - Abdel Nasser Hasbou Al-Sayyid Hasbou, former source, p. 16.
12- Magdi Mahmoud Shihab, Contemporary International Economy, New University House, Alexandria, 2007, p. 155-158.
13- Abdel Nasser Hasbou, former source, p. 18.
14. Magdi Mahmoud Shihab, former source, p. 169-171.
15- Considerthis: Zainab Hussein Awadallah, International Economics, New University House, Azarita, 2005, p. 327-332.
16- Akram Abdul Rahim, Future Challenges of the Arab Economic Bloc - Globalization, and Alternative Regional Blocs (Cairo: Madbouli Library, 2002) p. 16.
17- The same reference, p. 148.
18- Mr. Ahmed Al-Najjar, "The Triumph of Ideology in Seattle", International Politics Magazine (Cairo: Al-Ahram Foundation, 2000), Issue 140, p. 1.
19- Fouad Abu Stept, economic blocs in the era of globalization (Cairo: Egyptian-Lebanese House, without the year of publication,2000, p. 173).
20- Abdul Mutallab Abdul Hamid, the Arab market purchased reality and the future in the third millennium (Cairo: Arab Nile Group, 2003, p. 38).
21. Rabia Khalifa Al-Sarahni, Economic and Social Variables under Globalization, httpillwww.dirasaatcom/10/700. htmi 31/12/2003 .
22 Ministry of Industry and Minerals, Industrial Strategy in Iraq until 2030, July 2013, p. 15-16.

23- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Directorate of National Accounts, for the year (2017-2018), p. 11.
24- Available online: https://www.4shared.com/office/MQmul6eoee/-DrMansourLotayif-AMA-Journal.html
25-The same previous source.
26- Wikipedia, Ease of Doing Business Index, available online https://ar.m.wikipedia.org
27-World bank : doing business report , 2009 , p6 .
28 - World bank , doing Business database (2009-2017).
29-World bank , doing Business database (2009-2017).
30- World bank , Ibid , 2012 .
31- Look at: Sabah Naoush, Towards Iraqi Technological Development: Manifestations of Underdevelopment, UAE Gulf House of Strategic Studies and Research, May 28, 2020, available on the Internet: file:///c:/Users/hp/Document
32- Thaer Mahmoud al-Ani , Rabie Khalaf Saleh "Towards a Strategic Vision to Build The Competitiveness of Iraq's Economy and Industry" Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 6 Issue 58, 2010, p. 18.
33 - The same previous source.
34- Stéphane Garelli, Competitiveness of Nation: the Fundamentals, IMD World Competitiveness Yearbook 2005, p.611 , http://www01.imd.ch/documents/wcc/content/fundamentals.pdf, last visited: 22/03/2005.
35- Muayyad Abdul Hussein al-Fadl and Youssef Majham Al-Taie, Overall Quality Department, Al-Warraq Publishing and Distribution Amman Jordan, 2004, p. 68.
36- Safwan Mohammed Shawky Hussam al-Din Al Bakri, Economic and Financial Evaluation of the General Company for the Battery Industry for the duration (1992-2002), Master's Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Baghdad, 2004, p. 83.
37- Majid Al-Karkhi, Management Assessment in Economic Units using Financial Ratios, Curriculum Publishing and Distribution House, Amman Jordan, 2010, p. 102.
38- Hanan Abdul Baqi, Evaluation of the Economic Performance Efficiency of the Iraqi General Cement Company for the period (1996-2005), Master's Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Baghdad, 2008, p. 80.

Global developments and their implications for The international competitiveness of the industry in Iraq - theoretical research

asraa muhamad nadhir
Iraqi University / College of Islamic Sciences Third Author3
esraa.mohmmad668@gmail.com

Thaer Mahmoud Rashid Al-Ani
University of Baghdad / College of Administration and Economics
Dthaer2009@yahoo.com

Received:27/9/2020 Accepted :25/10/2020 Published :December / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

During the last quarter of the twentieth century , the global economy witnessed transformation in various commercial , technological and financial fields that changed its structure and produced a new situation that is mainly represented in the increasing movement of foreign capital and the rapid expansion of international production and trade in addition to the tremendous technological development and technology transfer, which led countries to Being obsessed with competing at the global level and seeking to enter international markets and improve their competitiveness. It was agreed that these factors are among the manifestations of adopted the slogan of economic and commercial openness for the sake of a global market that achieves gains and growth for all . The industrial sector is considered one of the most vulnerable sectors to the effects of changes in the international economic environment , in a way that makes the local industry in Iraq become more fragile with the passage of time , as it experiences sharp competition with global institution that have come to control the world , and this competition does not affect the institution of developing countries targeting local markets as well . this is in the environment of markets and competition , and from here it has become imperative to respond to these challenges by working to develop its competitiveness to ensure its continuity and survival which is controlled by a set of determinants whose nature differs between price , non- price organizational , facilitation technical …etc . As for the industrial sector in Iraq under the current stage , it inherited an industrial reality characterized by backwardness and shackled by many problems and obstacles that limit its activity and its ability to work in light of the new economic policy characterized by freedom of trade and the adoption of market mechanisms and economic standards in allocating resources According, we will review the most important international industrial and technological. within the global competitiveness indicators .

Keywords: global developments , industrial competitiveness , Trade economic openness, competitive markets, regulatory price.